علاقة سكان الخليج العربي بالدولة العثمانية من خلال بعض التقارير العثمانية (١٢٨٨-١٣٢٥هـ/١٨٧١-١٩٠٧)[1]

د. سهيل صابان
قسم التاريخ – كلية الآداب
جامعة الملك سعود

[1] نشر هذا البحث في **مجلة الخليج للتاريخ والآثار**.- ع٣ (ربيع الأول ١٤٢٨هـ/إبريل ٢٠٠٧م). ص ٦٩-٩٠

المقدمة[2]

يتناول هذا البحث أساساً عرض بعض التقارير والمراسلات التي بعثها القنصل العثماني الفخري في لنجه المدعو محمد بن عبد الله الخاجه، في الفترة من ١٣١٦-١٣٢٥هـ/ ١٨٩٨-١٩٠٧م. مع تقارير وخطابات أخرى رفعت إلى الدولة العثمانية قبل ذلك. منها: الخطاب الذي بعث به ثلاث وعشرون شخصاً من أهالي بندر بوشهر إلى مدحت باشا؛ لفتح قنصلية عثمانية فيه، وخطاب مماثل قدم باسم ثلاثة عشر شخصاً من أهالي المنطقة إلى القنصل العثماني في بومباي.

وتكمن أهمية هذه التقارير التي رفعها محمد بن عبد الله الخاجه في لفت انتباه الدولة العثمانية إلى سياسات الإنجليز في المنطقة من جهة، وما مارسته السلطات القاجارية (الحاكمة آنذاك) في إيران من ضغوط على أهالي تلك البنادر من العرب من جهة ثانية، وكيفية استعادة الدولة العثمانية لمكانتها في المنطقة من خلال استمالة شيوخ الإمارات من جهة ثالثة. ومما يجدر ذكره هنا أنه بعد افتتاح القنصلية العثمانية في لنجه بزمن، تعرض علم الدولة العثمانية لعمل استهزائي من بعض الأشخاص، ما أدى إلى قيام الحكومة الإيرانية بترضية الدولة العثمانية والاعتذار لها عن ذلك، كما جاء في وثيقة عثمانية مؤرخة في (١٣ شعبان ١٣٢٧هـ/ ٣٠ أغسطس ١٩٠٩م)[3].

الوثائق العثمانية المتعلقة بالخليج العربي

دخل العثمانيون إلى مسرح الأحداث في الخليج العربي حوالي منتصف القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، مما جعل للمصادر التاريخية العثمانية أهمية بالغة. فإضافة إلى الكتب التاريخية المؤلفة باللغة العثمانية، فهناك عشرات الآلاف من الوثائق المهمة المتعلقة بتاريخ الخليج والجزيرة العربية وقبائلها وحواضرها في الأرشيف العثماني، مفتوحة للباحثين ممن يود دراسة تاريخ المنطقة والاطلاع عليها، والاستفادة منها في كشف النقاب عن كثير من الأحداث التاريخية للمنطقة والتي لا تتحدث عنها المصادر الأخرى. وهذا الأمر ليس للتقليل من شأن المصادر الأخرى المؤلفة بلغات عربية وأجنبية؛ وإنما لكون الوثائق العثمانية تورد

---

[2] أشكر سعادة الدكتور عبد اللطيف الحميدان على قراءته للبحث وتصويباته التي أجراها عليه.

[3] الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI.3-1/37

تفصيلاً للأحداث وكشفاً للغموض وتوضيحاً للكثير من المسائل التاريخية المهمة عن تلك الحقبة التي تمتد أربعمائة سنة على وجه التقريب.

ومن الطبيعي أن يكون هناك تفاوت بين بعض مناطق الخليج من حيث تعلقها بالدولة العثمانية، وبالتالي فإن الوثائق الخاصة بالمناطق المرتبطة بالحكم العثماني بشكل مباشر، أكثر من وثائق المناطق الأخرى التي لم ترتبط بذلك الحكم. ومع ذلك فلا يخلو الأرشيف العثماني من وثائق تتعلق بمناطق الخليج كافة. وذلك بحكم الجوار والعلاقات الثنائية من جهة، والأحداث التي ارتبطت بالقوى الموجودة في الخليج، سواء أكانت إدارات محلية لم ترتبط بالحكم العثماني، أو تلك التي تعلقت بذلك الحكم، من جهة أخرى.

ومهما يكن من أمر فإن وثائق الخليج الموجودة بالأرشيف العثماني – سواء أكانت تقارير أم مراسلات إدارية –، تكشف النقاب عن أمور، قد تكون غير واردة في المدونات التاريخية الأخرى، ولا سيما تلك الموضوعات المتعلقة بالوجود العثماني في المنطقة.

فتح قنصلية عثمانية في بوشهر

تبين من الخطاب[٤] الذي رفعه أهالي بندر بوشهر في (٢٦/؟[ربيع الأول]/١٢٨٨هـ/١٨٧١م) إلى والي بغداد مدحت باشا والذي حمل أسماء وأختام ثلاثة وعشرين شخصاً[٥] أن السبب الأساس الداعي لفتح القنصلية العثمانية في هذا البندر هو: تغير معاملة السلطات الإيرانية عن السابق لأهالي الكويت والبصرة القاطنين في بندر بوشهر والمترددين إليه؛ لأجل التجارة، وعدم الاستجابة لطلباتهم، وعدم تمكنهم من تحصيل حقوقهم، ووقوع التعدي عليهم وعلى إمام مسجد أهل السنة والجماعة الشيخ عبد الله بن إبراهيم؛ حتى تكون هذه القنصلية العثمانية ترعى شؤونهم على غرار القنصلية الإنجليزية

---

[4] انظر نص الخطاب العربي الذي صوره الباحث من الأرشيف العثماني في نهاية هذا البحث.

[5] وهم: إمام الجامع عبد الله بن إبراهيم، والسيد عبد الرحيم صادق، وعبد الوهاب الإبراهيم، وعبد السلام بن عبد الوهاب الإبراهيم، وإبراهيم بن أحمد بو شهاب، وعبد اللطيف بن أحمد الدوسري، وموسى بن أيوب الميمني، وسالمين أبي معراج [معارج]، وإبراهيم بن إسماعيل، وعلي بن محمد إسماعيل، وإسماعيل بن محمد إسماعيل، وإبراهيم بن أحمد بن ثامر، وجاسم بن زيد، وإبراهيم بن علي عيدان، ومحمد بن خميس، وخميس بن خليفة، ومحمد إسماعيل، وجمال بن علي، وهاشم بن داود، وسليمان بن عيسى الميمني، وجمعة بن خلف، وحسين بن يوسف، وإبراهيم بن علي عبدان. الأرشيف العثماني، تصنيف I.HR.252/14954

والقنـصلية الهولنديـة الموجـودتين في هـذا البنـدر. فوجـود قنـصلية عثمانيـة فيـه، تـدافع عـن حقوقهم، وترفع المظالم عنهم، وتخاطب السلطان الإيرانية بمشكلاتهم سوف يكون له أكبر الأثر في التخفيف من المعاناة التي يعانون منها مع السلطات الإيرانية.[٦]

وقد بين الخطاب الذي رفعه مدحت باشا إلى نظارة الخارجية في (١٧ ربيع الآخر ١٢٨٨هـ/٥ تموز ١٨٧١م) – عطفاً على خطاب أهالي بندر بوشهر السابق – أهمية هذا البندر بكونه متميزاً في الحركة التجارية النشطة، وأن مجموعة كبيرة من تجار الكويت والبصرة والأحساء والقطيف يقصدونه، وأن القنصلية الهولندية تقوم بمتابعة بعض المعاملات الخاصة لرعايا الدولة العلية، غير أن ذلك غير كاف في الحد من معاناتهم. وأضاف مدحت باشا على كل ذلك تعرض أهالي هذا البندر العرب السنة — وهم أكثر من غيرهم من حيث الاعتقاد المذهبي – بتغيير مذاهبهم من لدن السلطات القاجارية. وذكر في نهاية الخطاب أن ميزانية ولاية بغداد قادرة على تحمل مصروفات فتح القنصلية ورواتب موظفيها، وهي تبلغ شهرياً خمسة آلاف قروش، إشارة منه للباب العالي باستعداده لفتح القنصلية المذكورة إذا وافقت عليه. وقد استجاب الباب العالي لذلك وعلى تعيين أحمد أفندي قنصلاً للدولة العثمانية في بندر بوشهر في (٢١ رجب ١٢٨٨هـ/٥ أكتوبر ١٨٧١م).[٧]

خطاب القنصل العثماني في بومباي

ومن الخطابات المهمة التي تبين مدى أهمية السواحل الشرقية للخليج العربي للدولة العثمانية، الخطاب الذي بعث به القنصل العثماني في بندر بومباي حسين حسيب إلى نظارة الخارجية العثمانية في (٢٣ ربيع الأول ١٢٩٤هـ/٧ أبريل ١٨٧٧م)؛ حيث ذكر هذا القنصل أن معظم الأهالي القاطنين على امتداد السواحل الشرقية للخليج العربي، بدءاً من لنجه وحتى شيراز ولا سيما أهالي بندر عباس وبندر بوشهر، من أهل السنة والجماعة، وأنهم مرتبطون بالخلافة الإسلامية ارتباطاً معنوياً، وأن اسم الخليفة تقرأ في الخطب، وأن دعوات الخير تتلى على المنابر؛ لنصرة الجيش العثماني في حربه ضد روسيا، وأنه على الرغم من محاولة السلطات الإيرانية رفع اسم السلطان من الخطب إلا أن الأهالي لم يسمعوا لها، وأن بعض الأهالي

---

[6] الأرشيف العثماني، تصنيف I.HR.252/14954

[7] الأرشيف العثماني، تصنيف I.HR.252/14954

قدموا مساعدات مالية للقنصلية العثمانية في بندر بوشهر، مشيراً إلى أن التجار القادمين إلى بومباي من أهالي تلك البنادر قد أكدوا له أنه في حال قيام الحرب بين الدولة العثمانية وإيران فإن أكثر من مائة ألف متطوع من أهل السنة والجماعة من أهالي تلك السواحل، جاهزون للحرب في صفوف العثمانيين ضد إيران. وقد ذكر القنصل حسين حسيب أنه أرفق خطاباً مقدماً من ثلاثة عشر شخصاً من أعيان الأهالي في تلك السواحل[٨]، تضمن استعدادهم للحرب مع العثمانيين ضد الروس. إلا أن الأمر الصادر من الباب العالي رداً على خطاب القنصل اشتمل فقط على تصدير خطاب من المشيخة الإسلامية لعلماء المنطقة بأن الدولة العثمانية تقدِّر ذلك التصرف منهم، وأنها راضية عنهم كل الرضى[٩]، دون اتخاذ خطوة أخرى في هذا الصدد حسب علم الباحث.

تقارير القنصل العثماني الفخري في لنجه

عثر الباحث على عدة تقارير: خطابات وبرقيات، أرسلها القنصل العثماني الفخري في لنجه محمد بن عبد الله الخاجه، تُبين مدى ارتباط الأهالي في السواحل الشرقية للخليج العربي

[8] وقد ظهر الخطاب ضمن التصنيف المذكور. وعلى الرغم من أن أصله باللغة العربية، إلا أننا لم نعثر إلا على ترجمته العثمانية. وترجمته إلى اللغة العربية على النحو الآتي:

نحن شوافع على مذهب أهل السنة والجماعة. من أهالي بندر عباس وبندر لنجه وبندر علو [هكذا] وبندر محار [؟] وبندر كنكال [كنكان] وبندر ظاهر [طاهري]، الواقع كلها في داخل خليج البصرة [الخليج العربي] تابعين لإيران. وعلى الرغم من أن عدد سكاننا يتراوح ما بين مائتي ألف وثلاثمائة ألف، فإننا كلنا من أهل السنة وعلى المذهب الشافعي. وبمقدورنا تجهيز مائة ألف جندي. وعلى الرغم من الظلم الذي نتعرض له على يد السلطات الإيرانية، إلا أننا من القديم معترفين بسلاطين آل عثماني بأنهم أئمة المسلمين وخلفاء [رسول] رب العالمين. وقد قال تعالى في محكم تنزيله المبين نستعيذ بالله "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم". وبناءً على ذلك فإن طاعة السلطان عبد الحميد الثاني – الذي هو سلطان البرين وخاقان البحرين وخادم الحرمين الشريفين وحامي الدين المبين وهادم أساس المشركين — والانقياد لأمره واجب. كما أن الدعاء بالنصر للخلافة على الأعداء فرض علينا. وامتثالاً لهذا الأمر الإلهي، فإن العلماء على المنابر والعوام من الناس يدعون بطول العمر والنصر لجناب الخليفة، مواظبون على ذلك. ولا سيما في حرب الدولة العلية في وجه الروس المنحوسين أعداء الدين المبين. كما أننا مواظبون على الدعاء من القديم بـ اللهم انصر سلطان المسلمين. وعلى الرغم من أننا تابعون لإيران في الظاهر، إلا أننا مع سلاطين آل عثمان باطناً وقلباً، كما سبق بيانه. وبناءً على معرفتنا بذلك فإننا مستعدون بالتضحية بالمال والجسم في خدمة الدولة العلية. وقد اجتمع لذلك الآن حوالي أربعة إلى خمسة آلاف شخص؛ للحفاظ على حدود الدولة العلية. والمرجو من جنابكم إبلاغنا بكيفية التحرك. الأرشيف العثماني، تصنيف I.HR.274/16634

[9] الأرشيف العثماني، تصنيف I.HR.274/16634

بالخلافة العثمانية. وهذه التقارير باللغة العربية، ماعدا التقرير الأخير؛ حيث كان باللغة العثمانية. وقد تبين للباحث من خلال قراءة تلك التقارير أن ضعف صاحبها في اللغة العربية واضح. وعلى الرغم من ذلك الضعف اللغوي، إلا أن نشاط هذا القنصل في إبلاغ الباب العالي بالتحركات الإنجليزية كان واضحاً. كما أن حسه الديني وانتماءه الوطني للنجه كانا ظاهرين في تلك التقارير.

وقد تبين من التقارير الثلاثة الأولى الآتية أنه كان تاجراً من تجار لنجه، من خلال القيود الموجودة في أسفلها. إلا أن تقريره الرابع الذي صدر في عام (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م) ومن خلال القيد الذي وضعه في أسفل التقرير بيَّن أنه قنصل فخري للدولة العثمانية. وقد تكون هناك تقارير أخرى في الأرشيف العثماني، إلا أن الباحث لم يطلع على غير ما أدرجه في هذا البحث، على الرغم من متابعة الموضوع منذ عدة سنوات.

وسوف نورد أدناه تلك التقارير مرتبة بحسب تسلسلها التاريخي:

١ – التقرير الأول: برقية بعثها محمد بن عبد الله الخاجه بصفته أحد تجار لنجه ووكيل شركة خاصة، وذلك في ٧ تموز ٣١٤[١رومي/٣٠ صفر ١٣١٦هـ/٢٠ تموز ١٨٩٨م]. وقد طلب فيها من الباب العالي إرسال خطاب إلى الشيخ محمد بن خليفة وآخر إلى السفارة الإيرانية في إستانبول؛ حتى لا يقع الضرر على أهالي لنجه؛ بسبب الصراع الدائر بين الطرفين، بعد استيلاء الشيخ محمد بن خليفة على لنجه. ونصها:

"لحضور حضرة جناب الصدارة العظمى

[في] ١٤ صفر ٣١٦[١هـ/٣ تموز ١٨٩٨م] الشيخ محمد بن خليفة استولى على بلدة لنجه، وضبطها دون ضرر [لأ]حد من الأهالي والسرياز [السركال]. وعموم الأهالي انقادو[ا] له مع التشكر. ولا تدري إيش [ماذا] يقع بينه وبين الإيرانيين بعد هذا. فنسترحم تلغراف من دولتكم للشيخ المذكور؛ كي لا يقع ضرر على التبعة العثمانية الموجودين في لنجه. وتسليهم الأمنية [أي تأمينهم] على أنفسهم وأموالهم. وكذا تلغراف لسفارة إيران باستحصال أمر لحكومة العجم [أي إيران] على المحافظة [على أرواح الأهالي في لنجه] فرمان.

٧ تموز ٣١٤[١رومي/٣٠ صفر ١٣١٦هـ/١٩ تموز ١٨٩٨م]

أحد تجار لنجه ووكيل أجنته إدارة المخصوص

محمد بن عبد الله حاجا

٢ – التقرير الثاني: برقية بعثها محمد بن عبد الله الخاجه، على غرار التقرير الأول، في ١٩ تموز ١٣١٤[رومي/١٢ ربيع الأول ١٣١٦هـ/٣١ تموز ١٨٩٨م]. وقد طلب فيه من الباب العالي للمرة الثاني الشروع في اتخاذ ما يوفر أمن أهالي بندر لنجه؛ بسبب الصراع بين الشيخ محمد بن خليفة والسلطات القاجارية في إيران، في خضم الأحداث التي شهدها، وممانعة القنصل الإنجليزي في توفير الأمن للأهالي. ونصها:

"إن الاغتشاش [الاضطراب] الذي ظهر في بندر لنجه قبلاً عرضت لمقامكم السامي. والأهالي أمنهم منسلب، وفي شدة من الاضطراب. وأتى مركب حرب من دولة إيران، وفيه دريا بكي [أمير البحر]. والآن نتخابر مع الشيخ محمد بن الشيخ خليفة ودولة الإنجليز يكره [ترفض أن] نرسل استمبوط [سمبوك: قارب حربي سريع] من أبوشهر؛ لأجل محافظة تبعة [رعايا] الدولة العلية العثمانية. والأمر لكم.

وكيل أجنته [شركة] إدارة المخصوصة بلنجه محمد"[١٠]

٣ – التقرير الثالث: وهو عبارة عن برقية مطولة بعثها محمد بن عبد الله الخاجه في ٦ أغسطس ١٣١٤[رومي/٣٠ ربيع الأول ١٣١٦هـ/١٨ أغسطس ١٨٩٨م] إلى الصدر الأعظم. وهذه البرقية أيضاً باللهجة العامية وليست بالعربية الفصحى. وقد شرح فيها ملخص ما دار في لنجه بين الشيخ محمد بن خليفة وأمير البحر الفارسي. وبين فيها أيضاً تضرر أهالي لنجه من ذلك الصراع وأن الإنجليز ساعدوا رعاياهم في الخروج من لنجه، بينما الأهالي لم يلتفت إليهم أحد. ومع ذلك فهم قد أخذوا معهم عزيز أموالهم وتفرقوا في الأطراف: في عمان ودبي والشارقة ومسقط: تخليصاً بأرواحهم وأموالهم من تلك الفتنة التي شهدها لنجه.وقد ذكر فيها أيضاً بوجود ألف شخص مسلحين في خدمة الشيخ محمد بن خليفة في لنجه وأطرافها، جاهزين لخوض غمار الحرب إذا ما قامت السلطات الإيرانية بإعلان الحرب عليه. مشيراً في نهاية التقرير بضرورة تدخل الدولة العثمانية في ذلك الصراع، ولا سيما أنها تحمل عنوان الخلافة الإسلامية التي يجب عليها الدفاع عن المسلمين أينما

---

[10] الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV. 722/51

كانوا؛ حتى لا يخرب البندر بعد أن غادره أهله، ولم يبق فيه سوى ثلاثمائة شخص. ويبدو أن الدولة العثمانية استجابت له، فعينته قنصلاً فخرياً لها، كما تتضح من التقرير الرابع.

ونص البرقية:

"إلى حضور حضرة الصدارة العظمى

بعد استيلاء الشيخ محمد [بن خليفة] على لنجه بتاريخ ٣ ربيع الأول [قدم] من أبوشهر إلى لنجه برس بوليس غانبوط [غاليوط] الحضرة الشاهانية إيران [أي قدم قارب حربي لشاه إيران] دفعه حاجي أحمد خان دريا بكي [أمير البحر] وتوروده بواسطة معتبرين أهالي البلد صارم [صارت] المحاربة فيها بين دريا بكي والشيخ محمد على أجلاه من القلعة. والمذكور الشيخ محمد جاوب دريابكي [قائلاً] أنه أتى ليس عاصيـ[اً] على الدولة، والقلعة هذه بيتي ومسكني وحرم آبائي وأجدادي. والآن ما بقي في حالي شيء. ولم أزل أنا وتوابعي على خطر. وفي [؟] وجل عظيم. فهذا الاضطرار [جعلني] أجيز دخول البلد. والآن قطعياً ما أنزل من القلعة. هذا حرم [حرام]. وأنا في حماية الله تعالى ثم في حماية الدولة. وهذا بيراقها [علمها] منشور على رأسي. و[لما سمع] دريا بكي هذا الكلام من الشيخ وعدم نزوله من القلعة أوعده بمواعيد. وفي ٤ ربيع الأول من الشهر يوم الأحد الفضل [؟] ورد غانبوط [غاليوط] دولة الإنجليز المسمى اسبكي بن [؟] أبوشهر. وأول نتيجة نتجت من قبل كل حركة ركز العودة [العود] على بيت وكيله، ونشر بيراق دولة الإنجليز. وقيل هكذا مع وجود وكلائهم من سالفة الزمان، ما نشر هكذا البيراق قطعياً. وبعد ذلك دريا بكي أعلن على القبطان اسبكس بخروج تبعة الإنجليز من البلد، وأنه يطلق الأطواب [جمع طوب، أي المدفع] بحراً من برنس بوليس على البلد، ويحرب القلعة. وقبطان اسبكس أعلن على وكيله في البر [أن] يعلن إلى تبعته [أي الرعايا الإنجليز] بالخروج ليلاً قبل الصباح، والوكيل أعلن إلى تبعة الإنجليز بالخروج، والذي لم يكن من خروجه عاجلاً يدخل بيت الوكيل تحت البيراق ومنزل عسكر من اسبكس وتحت بالبيت لمحافظته، وعملوا السياسة لمصالحهم، وتبقوا بالهلاك، وتأسفوا على مطانم [لعل: مظانهم] وفراق من أزلهم، ومفرقة [مفارقة] بعض الأهالي في السفائن بحراً والفقراء براً وأصحاب الأحمال الثقيلة من التجار المعتبرين، وتجرأوا في أمورهم لعدم السعة، فنقل الأهالي وتحميل أموالهم وضيق الوقت والليل ولا يفرقون ما يحدث من

الشيخ [محمد بن خليفة] ومن دريا بكي [أمير البحر] لما شاهد وحامت الأمور متوقف عن ما علنه [أعلنه] سابقاً. وفي ذلك النهار الساعة ثماني عربي سافر من لنجه [إلى] بندر عباس والجاش [بحارة]، ويرجع [إلى] لنجه. ومع رجوعه ما ندري ما يحدث من الاغتشاش. وأما ما كان من قبطان اسبكس قبل سفر برسا بوليس [الشرطة الفارسية] طلب رخصة من الشيخ [محمد بن خليفة] على تنزيلكم نفر عسكر سوحر [؟] لأجل يحيطون بيت الوكيل. وبعد سفر برسا بوليس قد أن في سبعو من الشهر يوم الأربعاء نزل في القلعة وتواجه مع الشيخ وصار بينهم مكالمة مقدار ثلاث ساعات وخرجو[ا] وبوقته سفر والي الجاش وكذلك يرجعين [يرجعون] لنجه والأهالي إلى ساعة ليس مستقلي[ن] في [أي انتابهم] قلق عظيم، قد حملوا أموالهم وعزيز ما عندهم بحراً. وبعضهم توجهوا إلى الأطراف[:] عمان، [و] دوبي والشراقة [الشارقة] ومسقط وغيره[ا]، وبعضهم سفائنهم حاضرين [أي جاهزة] إلى الفرار. وأما الشيخ محمد [بن خليفة] الآن عنده ألف نفر حاضرين تحت السلاح من نواحي لنجه. والباقي حجلت [جعلت؟] عسكر أهالي الأطراف منتظرين أمر حاضرين [الحضور] لوقت الحاجة إذا اشتد عليه الأمر من دولة الإيران، وأحاطت به عسكرها براً وبحرياً، ولا يصلح له إلا ست قلال عن قوله بقيوا [بقوا] مجبوراً [مجبورين] على [إ]تلاف البلد بقتل ونهب الأموال وبحرق البلد. ولا تبالي من حطب نفسه ولا غير، ربما لا يقدر ذلك. وأما من خصوص تبعة الدولة العلية العثمانية، فلقد أصابهم القلق العظيم والخطر. وتحت مواعدهم بالمواعيد الحسن[ة] وتأمنهم وهم صابرين [صابرون] تحت حكم الله ثم تحت أمان ذمة أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين، وأحمالهم ثقيلة وأموالهم كثيرة، خصوصاً المملوك حجلة تقبل والواشي [الحواشي] والمتعلقين عليه نحو ثلاثمائة نفر أيضاً لهم توابع إذا خرجنا من دون أمر الدولة مكاناً خربنا العمار من البلد. وكذلك تتبع باقي الأهالي. وهذا مما بنقض في اعتبار الدولة وخراب البلد، ولا ترضى بذلك. صابرين تحت حكم الله من [؟] ناظرين أمر الدولة العلية العثمانية وثم مولانا نستعدي نسترحم من ألطاف وتعطفات الحضرة الملوكانية العثمانية أمرنامه نشر بيراق العثمانية [أي أمر تعليق العلم العثماني] على ادارت [الدوائر] المخصوص[ة]. وذلك فرض علينا وشرف لنا وتزيد في شوكة الدولة العلية العثمانية ونكس العدا [هزيمة الأعداء]. وحفظاً وأمناً بعث الدولة العلية العثمانية ونلمس ذلك عاجلاً أمراً

تلغرافياً، لأننا في غاية الضطرب [الاضطراب]. لذلك وهذه أوقات [؟ الحرج والاضطراب]. ونلتمس العفو من تجاسرنا به. والنتيجة الذي [التي] حصلت من برسا بوليس نشر بيراق الإنجليز على بيت وكيلهم، وتشبث [أي حاول] الأهالي، ولا تعلم بعد هذا ما يحدث من دولة الإيران على لنجه. ويوقف اثنا عشر الجاري ورد ميل [سفينة بخارية] من وردت فيه أخبار من بندر عباس يذكرون برسا بوليس في بندرس عباس ودريا بكي قد أمر على دراج خان ورئيس خبرخان العامري يجمعون عساكرهم من أطراف شميلات، ويتوجهون لمحاصرت [لمحاصرة] لنجه براً وبحراً لحقن دماء المسلمين، كلها إسلام ورعيته يصير بينهم قاتل ومقتول، ويضع [تضيع] أملاكهم وتحرب [تخرب] أوكانهم [أوكارهم]. ربنا يقدر ذلك. منتظرين الأمر سريعاً.

وكيل إدارة المخصوصة

محمد بن عبد الله الحاجا"[11]

٤ – **التقرير الرابع**: بعثه محمد بن عبد الله الخاجه في (١٧ محرم ١٣٢٣هـ/٢٤ مارس ١٩٠٥م). وهو مثل سابقاته باللغة العربية العامية. وقد شرح فيه ما قام به القنصل الإنجليزي المقيم في بوشهر من أعمال في البحرين ضد الشيخ علي بن أحمد بن علي آل خليفة، من نهب لممتلكاته، وإقامة العساكر في منزله، بعد أن فر الشيخ إلى قطر ولم يتمكن القنصل الإنجليزي من القبض عليه. ولم توضح البرقية سبب رغبة ذلك القنصل في القبض على الشيخ علي. غير أنها أشارت إلى أن القنصل لم يبق شيئاً في منزل الشيخ علي، وأنه أخذها إلى عدة جهات لبيعها؛ تنكيلاً به. ونصها:

"حضرة أفندينا الأكرم ذي الدولة نظارة الجليلة الخارجية [وزارة الخارجية الجليلة]

أعرض لمقامكم المقدس العالي، من مدة شهد واحد قبل الآن جنرال قنصل دولة الإنجليز [الـ]مقيم [في] بوشهر وصل البحرين. وبرفقه ثلاثة أساطيل [سفن] إنجليزية. وطلب من الشيخ عيسى بن علي شيخ البحرين أن يقبض له على ابن أخيه الشيخ علي بن أحمد بن علي، ويسلمه له بلا سبب. فأبى الشيخ عيسى عن ذلك الطلب، ولا قبل. حيث إنه لم يجد لذلك سبب[اً]، ولم يقدر على قبضه خوفاً من وقوع الفساد والاغتشاش في البحرين. فلما

[11] الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV. 722/61

أحس الشيخ علي بن أحمد بهذه المادة [أي الموضوع] فرَّ من البحرين خوفاً على نفسه. والتجأ عند الشيخ جاسم [قاسم بن محمد] الثاني [آل ثاني] في قطر. وجنرال القنصل المذكور لما بلغه هذا الخبر شدد الأمر على الشيخ عيسى بن علي ووبخه، ونزل من الأسطول وبمعيته مقدار خمسين نفر[اً] من عسكر الإنجليز، مكملين [أي مجهزين] السلاح. وهجم[وا] جبراً على حرم [أي منزل] الشيخ علي بن أحمد واغتصب [أي نهب] جميع ما كان في البيت من ذهب وفضة وحلي ونحاس وأسلحة وأواني وصناديق وأسرّة، وكشفوا على النساء وفتشو[ا] عليهم ولم يحترموهم. واغتصبوا الخيل والإبل وجميع الحيوانات وستة سفن بين صغار وكبار، ومقدار ألفين [هنا كلمة غير واضحة] وأثواب النسوان وأثاث البيت كله، ولا يبقى لهم حاجة الذي يستنفعون بها. وحمله الجميع في بوابير [سفن] البوسطة [البريد] إلى بندر بوشهر والكويت ومسقط؛ لأجل البيع. وأحرق السفن في البحرين. ونساء الشيخ علي بن أحمد خرجوا من البيت، وراحوا في بيت الشيخ عيسى بن علي. وجنرال قنصل المشار إليه ضبط بيت الشيخ علي بن أحمد، وحطا [وضع] فيه مقدار خمسين نفر[اً من] عسكر الإنجليز، وخلا [أي أبقى] عندهم أسطول[اً: سفينة] واحد[ةً] في البحرين؛ لأجل المحافظة. وبنفسه رجع إلى بوشهر. هذا ما وقع بين جنرال قنصل الإنجليز والشيخ عيسى في البحرين. تجاسر العبد العاجز بعرضه لمسندكم العالي، ولطفاً يلتمس العفو أفندم. حرر في ١٧ من شهر محرم الحرام ١٣٢٣[هـ/٢٤ مارس ١٩٠٥م]

العبد العاجز الأقل شهبندر فخري لنجه: محمد بن عبد الله الخاجه (الختم)"[12].

٥ – **التقرير الخامس**: بعثه محمد بن عبد الله الخاجه في (١٥ صفر ١٣٢٣هـ/٢٠ أبريل ١٩٠٥م). وهو مثل سابقاته باللغة العربية العامية. وقد أشار فيها إلى العلاقات الثنائية الممتازة التي كانت تربط بين الإنجليز والسلطات الإيرانية. حيث ذكر باتفاقهم على بيع الإيرانيين أراضي للإنجليز في بندر عباس، ورغبتهم في الحصول على قرض من الإنجليز؛ بغية دفع ديون الروس واستلام الجمارك منهم، وتسليمها للإنجليز، ونصه:

"حضرة أفندينا الأكرم ذي الدولة ناظر الجليلة الخارجية [وزير الخارجية الجليلة]

[12] الأرشيف العثماني، تصنيف HR.SYS.114/46

أعرض لمقامكم المقدس بتاريخ ثامن [الـ]ثامن شهر صفر الجاري قد ورد على لنجه أدميرال [أمير البحر في] دولة الإنجليز من بومباي، وبمعيته خمس أساطيل حربية، وتواجه [توجه] مع دريا بكي [أمير البحر] حاكم بنادر وجزائر فارس، وتبادلا من المراسم الودادية [الود] ما هو لائق في شأن الدولتين. ومع مجيء الأدميرال المذكور من بومباي قد دخل مسقط والشارجة [الشارقة] من أحد بنادر عمان، وأظهر لهم المحبة والصداقة. وفي عاشر من شهر صفر الجاري سافر من لنجه إلى جزيرة هنجام وجزيرة هرمز. ولابد [أن] يدخل بندر عباس، ومنها يسافر إلى جهة الهند. ودولة الإنجليز قصدها [من تلك الزيارة] أن تبتاع من دولة الإيران أحد عشر ألف ذراع [من] الشاه من الأرض في بندر عباس. ودولة الإيران قد قبلت ذلك، واعدة دولة الإنجليز بإعطاء الأرض لها. وعرفت [ذلك من] دريا بكي من هذه الخصوص. ودريا بكي في أحد عشر من [الـ]شهر الجاري سافر من لنجه في [بـ]السفائن الشراعية إلى جزيرة هنجام. ومنها يتوجه إلى بندر عباس. وحسب الإشعارات المخفية أن دريا بكي بهذه الأيام من بندر عباس يتوجه على كلكته. والشاه زاده [أي ابن الشاه] إجلال الدولة ابن ظل السلطان متعين لحكومة البنادر وجزائر فارس. ويحتمل أنه يصل إلى بندر بوشهر. وهذه المواد ما تخلوا من الأمور السياسية بين دولة الإيران والإنجليز. يحتمل أن هذه المواد من جهة الجمارك قصدهم يأخذون القرض من دولة الإنجليز ويسلموه إلى دولة الروسيا، ويسترجعون منهم الجمارك، ويجعلوها في تصرف الإنجليز. والله أعلم بحقيقة هذه الأمور بعد هذا، مع أخذ الحقائق والصحة، يعرض العبد لمقامكم العالي لطفاً يلتمس العفو منما [مما] تجاسر بعرضه. والأمر لوليه أفندم.

حرر في ١٥ صفر الخير ١٣٢٣[هـ/٢٠ أبريل ١٩٠٥م] العبد الأقل لنجه فخري شهبندري [القنصل الفخري للدولة العثمانية في لنجه] محمد بن عبد الله الخاجه (الختم)"[١٣].

٦ – التقرير السادس: وهو بخلاف التقارير السابقة باللغة العثمانية. بعثه محمد بن عبد الله الخاجه إلى عزت باشا، الكاتب الثاني للسلطان عبد الحميد الثاني في (٣٠ ذي القعدة ١٣٢٥هـ/٤ يناير ١٩٠٨م). وقد تضمن هذا التقرير معلومات عن أهالي الإمارات العربية، ونظرتهم الإيجابية إلى الدولة العثمانية، وما يجب على الدولة العثمانية القيام بها في

[13] الأرشيف العثماني، تصنيف HR.SYS.114/46

منطقة الخليج؛ حتى تستعيد نفوذها وذكرها بين الأهالي. وقد اقترح فيه القنصل منح بعض الأوسمة لشيوخ الإمارات؛ بغية استمالتهم نحو الدولة العثمانية؛ بعدّها الخلافة الإسلامية. ولأجل استجابة السلطات العثمانية في إستانبول للطلب، أرسل القنصل المذكور معروضاً آخر إلى عزت باشا في (٨ ذي الحجة ١٣٢٥هـ/١٢ يناير ١٩٠٨م)، أي بعد أسبوع واحد من معروضه الأول، ذكر فيه فوائد تسيير السفن العثمانية للملاحة في المنطقة، ليس فقط في استمالة قلوب الأهالي الطيبين نحو الدولة العثمانية، بل لوجود فوائد مادية أيضاً من نقل البضائع والمسافرين إلى مختلف الموانئ، سواء في الخليج العربي أو إلى الموانئ الهندية، مشيراً إلى أن أجرة النقل حتى لو كانت فوق أجرة السفن الإنجليزية فإن الأهالي سوف يرجحون استخدام السفن العثمانية على غيرها من السفن الأجنبية، ولا سيما أن السفينتين العثمانيتين اللتين قدمتا إلى الخليج العربي بالأعلام العثمانية، قد أدخلت السرور في قلوب الأهالي.

وفيما يلي الترجمة العربية للتقرير السادس:

"قنصلية الدولة العلية العثمانية في لنجه

الرقم ٦٣

إلى جناب عزت باشا، الكاتب الثاني لحضرة جناب السلطان

سيدي صاحب الدولة؛

إن أهالي البر والبحر من الخليج الفارسي[١٤] وجزيرة عمان الواسعة التي تتشكل من أهل السنة والجماعة، طيبون في خلقهم وطبائعهم، أهل صدق في مسلكهم، بعيدون كل البعد عن الحيل والخديعة، ليس للتمدن الشيطاني نصيب فيهم، ولهم رغبة أكيدة في الخلافة العظمى، وعلى وجه الخصوص لجناب سلطان السلاطين. والدمعة التي تسقط من عيونهم أثراً من ذلك الشوق والرغبة، تشكل مجرى كبيراً من الماء كالبحر المتلاطم. وقد افتتحت قنصلية فخرية للدولة العلية في موقع لنجة منذ عدة سنوات بأمر سلطاني، ووضع عليها العلم العثماني الذي يموج مع الخليج وتتنور العيون به. ويمسح أولئك الأهالي عيونهم بالظل الذي يعكسه ذلك العلم، فينتعشون بذلك. بل إنهم يرون أن نطق اسم الخليفة على غير وضوء

[14] يستخدم العثمانيون الخليج الفارسي حيناً وخليج البصرة أحياناً والخليج العربي حيناً آخر. والقصد من كل تلك المسميات واحد، كما يتضح مما ورد في الوثيقة وهو الخليج العربي وأهل الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص.

مخالف للأدب. وهذا في الحقيقة يبين مدى إخلاصهم، ويوضح هوية اعتقادهم في الخلافة العظمى. وفي خضم السياسة العالمية الجارية حالياً في الخليج الفارسي وفي سواحل عمان، تقوم الدول المعروفة[١٥] بتسيير سفنها بشكل منظم ودون أي انقطاع؛ بغية استمالة الأهالي وإيقاعهم في مخالب شرورها. وفي مقابل ذلك فإن عدم رؤية الأهالي للسفن العثمانية يؤدي بهم إلى الحزن والأسى الشديدين. والنقطة البادية لذلك الخليج يبدأ من الموقع الذي يسمى بالكويت والمناطق المجاورة له في خليج البصرة. وهو من ممالك الدولة العلية كما لا يخفى عليكم. وبناءً على أن بندر عباس وبوشهر ولنجه والقرى مختلفة الأسامي الموجودة في اليمين واليسار وفيما بعدها تابعة للحكومة الإيرانية، ونظراً لكون أهالي هذه المنطقة من أهل السنة والجماعة، فهم لا يتجرأون من إبراز نسبتهم إلى الخلافة العظمى الإسلامية جهراً؛ خوفاً من الحكومة الإيرانية. إلا أن كل فرد منهم وفي كل فرصة سانحة يدلي – بما تدور به لسانه – بالحديث عن خضوعه للسلطنة السنية وتفانيه في سبيلها مالاً وبدناً. وهذا الإخلاص منهم تجاه الدولة العلية وشوقهم إليها معروف لدى الجميع. وهذا الوضع يحيّر الأجانب كافة ويغبطهم. ولذلك وبغض النظر عن تفريعات ذلك وتفصيلاته، فإن أهالي الخليج جاهزون في كل وقت لإبراز حسن نيتهم وآثار محبتهم تجاه جناب الخليفة، كما تنضوي على ذلك آمالهم واعتمادهم. كما أنهم لم يرتبطوا بالدول المعلومة والمعروفة. ولذلك فالمطلوب من جناب السلطان عطف عنان الرحمة لأصحاب الاشتياق من هؤلاء الأهالي القاطنين في الساحل العماني الملاصقين براً بمكة المكرمة، وبحراً بقضاء قطر في سنجق نجد. علماً أن الإنجليز لا يتأخرون ولو للحظة واحدة في حبك آلاف السياسات والحيل والدسائس تجاههم، متمنين من الأهالي والمشايخ بالسماح لهم في الموافقة على رفع الأعلام الإنجليزية، ويبذلون قصارى جهدهم في الوصول إلى بغيتهم، ويوزعون لذلك أنواعاً من الهدايا والخلع والنقود. وعلى الرغم من ذلك فإن الأهالي المتدينون يأتون حتى إلى مقر القنصلية [العثمانية]، واضعين الأعلام العثمانية على سفنهم الشراعية؛ تبركاً. وكان ذلك حربة في كبد الإنجليز وعلامة يأس غير متوقعة في وجوههم وفي فكرهم. وبحسب الآية الكريمة "ومن يتولّهم

[15] وهي الإنجليز بالدرجة الأولى، ثم الروس والفرنسيين وإيران وغيرهم. أبو ظبي: توحيد الإمارة وقيام الاتحاد/عبد العزيز عبد الغني إبراهيم.– أبو ظبي: مركز الوثائق والبحوث، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م. ص ١١٩

منكم فإنه منهم" فإن هؤلاء الأهالي سليمي الاعتقاد، الذين لم يبق فيهم أحد غير مسلح: أسدٌ قلوبهم نمور ميزاجهم، متنفرين من كافة العباد ومبتعدين عنهم، ملتجئين فقط إلى الخلافة الإسلامية الكبرى ومنتظرينها، كما سبق أن بينتُ ذلك لسفارة الدولة السنية في طهران في مختلف المناسبات. وحتى لا ييأس هؤلاء الأهالي الموحدون في المذهب الواحد وفي الكيان الواحد، ولا يصابون بالضعف والفتور في شوقهم إلى المستقبل المأمول والاعتماد عليه، فإن عدم الرد من السفير المذكور ومن أصحاب المناصب على ما يجب على الدولة العلية القيام به من تقديم المساعدات المادية والمعنوية إليهم حسب المصلحة العامة والظروف المواتية، سوف يزيد من ذلك الضعف والفتور. وبما أن السفير المذكور شمس الدين أفندي مطلع عن كثب على أعمال الأجانب ونفوذ الأعداء، دون أدنى شك، وبالنظر لكون هؤلاء الأهالي [الخليجيين] إخواننا في الدين، ومعدودين من برية مكة المكرمة، ومجاورين لقضاء قطر من البحر، وبما أن إلقاءهم في صحيفة النسيان غير متوائم وشأن جناب الخليفة وينافيه، ونظراً لأن هؤلاء الأهالي الوديعة الكبرى في أعناقنا، وهم لا يفتؤون يطلبون مقدم سفينة عثمانية إلى جزرهم؛ حتى تقر بها عيونهم، وقد شاهدنا بحمد الله تعالى ليس مقدم سفينة واحدة وإنما العديد من السفن المشعشعة والمهيبة إليها في هذه الأيام، فإن رد طلبهم المنافي لمرضاة جناب الخليفة، سوف يخل بنظرتهم الإسلامية [إلى الدولة العثمانية] كما لا يخفى. والحقيقة أن الجهد الذي أقدُمُ على بذله في ليلي وفي نهاري، منصب كله في استمالة قلوب هؤلاء وغيرهم. ولذلك فإن قبول مطلبهم واستجابة رغبتهم، سوف يزيد من دعوات الخير لديهم إزاء الخلافة العثمانية التي تشكلت بالدولة المحمدية والسلطنة الأحمدية، مادات السماوات والأرض، كما يزيد في هؤلاء الأهالي من اجتماعاتهم في العديد من المواقع في كل يوم جمعة؛ لذكر مولد النبي – صلى الله عليه وسلم – والذبح [لله تعالى]؛ لإطعام المساكين والفقراء وتلاوة القرآن الكريم، كما اتضح لنا ذلك من خلال مراقبة أوضاعهم والتي لم نغفل عنها ولو لحظة واحدة. وتقع في سواحل عمان مجموعة من القرى، ما بين خمس وعشرين إلى ثلاثين قرية. وتتكون تجارتهم من صيد اللؤلؤ وسائر البضائع التجارية. كما أن مهنتهم محصورة أيضاً في غوص اللؤلؤ والصدف. وعلى الرغم من أن معظمهم أهل الغنى والمال، فإن عدد المنازل في كل قرية حسب درجاتها يتكون من خمسمائة منزل، ومن ألف إلى ألف وخمسمائة منزل،

ومن ألفين إلى ألفين وخمسمائة منزل، ومن ثلاثة آلاف إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة منزل. وهناك قرى تتكون من أربعة آلاف إلى خمسة آلاف منزل. وأشهر تلك القرى وأعرفها هي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، وأم القيوين. إلا أن أكثر تلك القرى نفوذاً وموقعاً [استراتيجياً] هي الموقع المسمى أبو ظبي. وشيخه هو الشيخ زايد بن خليفة. وهو فوق الجميع؛ أكثرهم مضاءً ونفوذاً. وإرسال السفن إلى تلك السواحل واتخاذ التدابير الأخرى، وقبول لجوء الأهالي، ورفع الأعلام العثمانية على سفنهم الشراعية، وغير ذلك من الأمور منوط بموافقة رأي جنابكم. ولأجل زيادة الحب والإخلاص الذي يكنونه في قلوبهم تجاه الدولة العلية، وتشجيعهم على ذلك، فإن تكريمهم بمنحهم الأوسمة السلطانية، سوف يزيد التأييد ويقويه في الحال والمستقبل، من المنظور المادي والمعنوي. وبناءً على ذلك فإن توجيه الوسام العثماني من الدرجة الثالثة إلى شيخ أبو ظبي زايد بن خليفة، وتوجيه الوسام العثماني من الدرجة الرابعة إلى كل واحد من أولاده: الشيخ طحنون، والشيخ خليفة، والشيخ صقر، والشيخ حمدان، وتوجيه الوسام العثماني من الدرجة الثالثة للشيخ خلف بن عتبة، وهو من شيوخ أبو ظبي أيضاً، وتوجيه الوسام العثماني من الدرجة الرابعة لابنه الشيخ أحمد بن الشيخ خلف بن عتبة، وتوجيه الوسام العثماني من الدرجة الرابعة لكل من شيخ دبي بطي بن سهيل، والشيخ مانع بن راشد [بن] مكتوم، من شيوخ دبي أيضاً، والشيخ ماجد بن ثاني، والشيخ محمد بن الشيخ محيريز، والشيخ سعيد بن مكتوم سوف يكون تأثير تلك الأوسمة كبيراً في هذه المنطقة، دون أدنى شك. وبناءً على ما سبق فإن إجراء ذلك منوط برأي جناب الخليفة، ومأمول منه. والأمر والفرمان في هذا وفي سائر الأحوال لحضرة من له اللطف والإحسان.

٣٠ ذو القعدة ٣٢٥[١هـ]: ٢٥ كانوا الأول ٣٢٣[١رومي: ٤ يناير ١٩٠٨م]

القنصل الفخري للدولة العلية في لنجة

(ختم) عبد الله بن محمد"[16]

الخاتمة

بينت التقارير التي رفعها القنصل الفخري للدولة العثمانية في لنجه محمد بن عبد الله الخاجه مجموعة من الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الخليج العربي في الفترة التي بعث فيها تقاريره. ففي الوقت الذي تحدث التقرير الأول عن طلب القنصل في إرسال الباب العالي لخطابين إلى الشيخ محمد بن خليفة والسفارة الإيرانية؛ بغية عدم التعرض لأهالي لنجه في الصراع الذي وقع بين الطرفين، ذكر التقرير الثاني طلب القنصل المذكور في توفير الأمن لأهالي لنجه في ذلك الصراع المحموم على النفوذ بين الشيخ خليفة والسلطات الإيرانية. وقد ذكر في التقرير الثالث أن الإنجليز ساعدوا رعاياهم في الخروج من البندر بأمن وسلام وأن أهالي البندر الأصليين لم يلقوا تلك المساعدة من أحد، ما أدى به إلى تكرار طلبه من الباب العالي في توفير الأمن للباقين من أهل لنجه في البلد؛ حتى لا يتعرض البندر للخراب. وهذه التقارير الثلاثة توضح بجلاء مدى تفاني القنصل في حبه للنجه وأهلها وسعيه الحثيث في توفير الأمن والسلامة لهم من أي اعتداء. أما التقرير الرابع فقد تناول ما قام به القنصل الإنجليزي المقيم في بوشهر من أعمال في البحرين ضد الشيخ علي بن أحمد بن علي آل خليفة، من نهب لممتلكاته، وإقامة العساكر في منزله، بعد أن فر الشيخ إلى قطر ولم يتمكن القنصل الإنجليزي من القبض عليه. وهذا التقرير يوضح طرفاً من سياسة الإنجليز تجاه الأهالي في الخليج، ولا سيما إذا اعترض أحدهم أمراً صادراً من القنصل أو المسؤول الإنجليزي في المنطقة، فالويل له. كما هو الأمر في الشيخ علي بن أحمد آل عيسى. وتحدث التقرير الخامس عن العلاقات الثنائية الممتازة التي كانت تربط بين الإنجليز والسلطات الإيرانية. حيث ذكر باتفاقهم على بيع الإيرانيين أراضي للإنجليز في بندر عباس، ورغبتهم في الحصول على قرض من الإنجليز؛ بغية دفع ديون الروس واستلام الجمارك منهم، وتسليمها للإنجليز.

وعلى الرغم من أهمية كل تلك التقارير في توضيح جوانب من تاريخ الخليج العربي الحديث، فإن التقرير السادس قد بين عدة أمور مهمة، تتعلق ببعض الأوضاع السياسية والاجتماعية للإمارات العربية في تلك الفترة. وتلك المعلومات، تعكس وجهة نظر معدها

[16] الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.ESA.51/75

القنصل المشار إليه إلى أهالي الإمارات وحكامها وكذلك إلى الدولة العثمانية وخلافتها. وهي وجهة نظر إيجابية، ترمي إلى توثيق علاقات الدولة العثمانية بالحكام المذكورين من خلال استمالتهم إليها، في خضم التحركات الإنجليزية – على وجه الخصوص – في الخليج العربي. ويمكن تلخيص تلك الأمور في الآتي:

١ – إن أهالي الإمارات العربية من أهل السنة، المذهب الرسمي للدولة العثمانية. وأنهم طيبون في أخلاقهم، مستقيمون في طبائعهم، صادقون في مسلكهم، بعيدون عن الحيل والدسائس. وأن لهم رغبة أكيدة في الارتباط بالخلافة العثمانية، كما هو كذلك شأن أهالي الساحل الشرقي للخليج العربي، في كل من بندر عباس وبندر بوشهر ولنجه.

٢ – أن ما تقوم به الدول الأجنبية في الخليج من أعمال سياسية، غير مقبولة لدى الأهالي، الذين لا يرغبون في وجود هؤلاء فيما بينهم، ولا سيما الإنجليز. وأن عدم سير السفن العثمانية في الخليج مدعاة لدى الأهالي للحزن والأسى.

٣ – عدم رغبة الأهالي في رفع الأعلام الإنجليزية على سفنهم، على الرغم من الضغوط الشديدة عليهم من الإنجليز، الذين يقومون بحبك الحيل والدسائس ضد هؤلاء الأهالي الطيبين.

٤ – أن عدد السكان في كل من إمارة أبو ظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، وأم القيوين، يتكون من خمسة آلاف نسمة تقريباً.

٥ – أن القنصل المذكور اقترح بمنح شيوخ الإمارات أوسمة عثمانية؛ لتوثيق العلاقات معهم. وقد عدَّ القنصل الوقوفَ مع هؤلاء الحكام ضد السياسات الأجنبية في المنطقة واجباً دينياً للدولة العثمانية، عليها القيام بها.